نحو بناء معايير اعتماد اكاديمية عراقية

الأستاذ الدكتور
صباح مجيد سعيد النجار
كلية التراث الجامعة

الاستاذ المساعد
الدكتورة مها كامل جواد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

المستخلص

كلما شاع مفهوم اداري معين نرى تسابق المنظمات على تطبيقه كما هو الحال في الايزو وادارة الجودة الشاملة والاتمتة والحكومة الالكترونية ، واليوم يظهر الاعتماد الاكاديمي وبدأ ينتشر بين الكليات الحكومية والاهلية بشكل منقطع النظير، بالرغم من ان بداياته كانت في الولايات المتحدة منذ ستينيات القرن الماضي للكليات الاهلية، وكذلك هو الحال في المملكة الاردنية الهاشمية اذ بدأ تطبيقه في الكليات الاهلية حصرا، بهدف السيطرة على المناهج العلمية ومساواتها مع الكليات الحكومية .

تسعى عدد من الكليات العراقية الان للحصول على الاعتماد الاكاديمي والدخول في المراتب الاولى من تصنيفات الجامعات العالمية، فقد دخلت جامعة بغداد مؤخرا الى هذه التصنيفات حتى احتلت المرتبة 601 من اصل 700 جامعة عالمية وفق مقياس شنغهاي بعد حصول بعض كلياتها على الاعتماد وهو ماأضاف نقاطا جيدة للجامعة. ومن هذا المنطلق انتشر الوعي بالاعتماد الاكاديمي وبدأت الكليات بشكل عام تتجه نحوتطبيق هذه المعايير. ولكن اية معايير يمكن تطبيقها للحصول على الاعتماد الاكاديمي بواسطتها؟ في الواقع هناك العديد من الجهات التي يمكن ان تمنح الاعتماد الاكاديمي ولكل منها معايير وشروط مختلفة الى حد ما عن غيرها ، لذلك فكلياتنا اليوم اصبحت في حيرة من امرها باختيار جهة منح الاعتماد نظرا لكثرة جهات المنح، فضلا عن ان المعايير يمكن ان تكون المعايير ملائمة لبيئة غربية وغير ملائمة للبيئة العراقية. لذلك فأن هذا البحث يهدف الى دراسة معايير الاعتماد الاكاديمي لعينة من الدول العربية والاجنبية لاشتقاق معايير عراقية خاصة للمنظمات التعليمية الحكومية والاهلية. اوصى البحث بأن تكون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي الجهة المانحة للاعتماد الاكاديمي من خلال لجان فنية متخصصة تضم العديد من المختصين في مجال الاعتماد الاكاديمي. وبهذا تتمكن الكليات العراقية من تحقيق رضا الزبائن (الطلبة واولياء

الامور والمنظمات الخاصة والعامة التي توظف الطلبة المتخرجين) وتجاوز العقبات وتقليل تكاليف الحصول على الاعتماد الاكاديمي وتدخل في حلبة المنافسة مع الجامعات داخل العراق ومع جامعات الدول العربية المجاورة.

ABSTRACT:

As soon as a new managerial concept emerges (such as TQM, ISO, e-government, and atomization) organizations jockey to adopt such concepts. Academic Accreditation is a new concept that entered into the academic domain in Iraq. However, this concept is not new; in fact it was originated in the USA in the mid 60s of the last century. In addition, academic accreditation was adopted in Jordan at private colleges as an attempt to control the academic programs, and to upgrade the programs to the level of public colleges. In the present time, a number of Iraqi colleges attempt to enter the global classifications, in fact, and according to the Shanghai standards, the University of Baghdad was ranked 601 from 700 universities in the world last year. Although, the University of Baghdad is at the bottom of the list, its academic performance has improved because some of its colleges obtained the academic accreditation. This event triggered an interest among private and public colleges to start adopting the academic accreditation. But which academic accreditation standards could be adopted and applied in these colleges? In fact, several entities (Arabic & Foreign) are eligible to provide academic accreditation. Each entity has its own standards which are different from other entities' standards. Combining the differences of accreditation standards with the newness of the academic accreditation, public and private colleges may wonder about which academic standard should be adopted. Moreover, some academic standards may not work within the Iraqi academic domain and social context. Therefore, the objective of this research is investigate the academic accreditation standards for a sample of countries to derive a

set of standards that suit the Iraqi colleges. It is recommended that the Ministry of Higher Education and Scientific Research be the authority responsible for the academic accreditation through technical committees. It is believed that this approach shall help colleges to overcome the obstacles which impede the adoption of academic accreditation, and shall help Iraqi colleges to compete with colleges in the neighboring countries.

المقدمة

يعد التعليم العالي (الحكومي والاهلي) ركيزة مهمة لبناء المجتمع مما يستلزم بذل الجهود المخلصة لتحقيق قفزة كبيرة في مجال التعليم. لقد شهدت العديد من دول العالم بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص توسعا كبيرا في مجال الجودة التي اصبحت اليوم هاجسا وحلما تسعى اليه العديد من المنظمات لاسيما التعليمية منها، اذ تولي الكليات اهتماما كبيرا لتحقيق الجودة الاكاديمية ومعايير اعتماد الجامعات والكليات وذلك لقناعتها وايمانها بان عليها مسؤولية كبيرة امام المجتمع في اعداد وتأهيل الاجيال القادمة لمواجهة تحديات العصر بكفاءة وقوة. فضلا عن معرفتها بان المطلوب منها اليوم هو تقديم تعليم من نوع جديد يتنافى مع التعليم التقليدي وبما يتوافق مع الادارة الجديدة التي تتمثل بادارة وضمان الجودة والتي تؤهل الفرد لمواجهة حقائق وديناميكيات العصر الحالي والذي بات يطلق عليه من قبل العديد من الباحثين بعصر الجودة، وهو من اهم سمات القرن الحادي والعشرين. وما زال التعليم في الدول النامية محل انتقاد العديد من الجهات لكونه لم يصل بعد الى مستوى التعليم في الدول المتقدمة وهذا ما يؤكده التقرير الصادر من برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 2003 والذي يؤكد فيه على ضرورة انتباه المسؤولين والاكاديميين في الدول العربية الى دور الجامعات في تنمية وتحقيق المعرفة.

حققت بعض الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص تقدما ملموسا ، ففي عام 2009 احتلت جامعة عربية واحدة فقط المرتبة 197 من اصل 200 جامعة وهي جامعة الملك سعود وبتسلسل 420 من اصل 500 جامعة، وفي عام 2010 تقدمت لتحتل المرتبة 391 وتبقى متصدرة الجامعات العربية ، كما دخلت في هذا العام جامعة الملك فهد للبترول والمعادن تصنيف أو مقياس شنغهاي لاول مرة واحتلت المرتبة 480 ، اما في عام 2011 دخلت العديد من الجامعات العربية ضمن التصنيف العالمي للجامعات ومنها جامعة الكوفة والتي احتلت

المرتبة 6667 من اصل 12000 جامعة عالمية الى جانب جامعات عراقية اخرى طبقا لمقياس الويبوماتركس.

ويرى Nielson & Holm إن الدول النامية تواجه العديد من العقبات ومن اهمها نقص الموارد الكافية للمحافظة على مستويات مستمرة من تحقيق الجودة في التعليم العالي، فضلا عن سلوكيات الادارة واساليبها المركزية في اتخاذ القرار والتي تمنع او تقلل من اجراء عمليات الاصلاح اللازمة والتغييرات الضرورية (صبري، 2009، 150).

يهدف هذا البحث الى اقتراح معايير اعتماد اكاديمي وطنية خاصة بالبيئة العراقية من خلال مسح معايير الاعتماد الاكاديمي لعدد من الدول العربية والعمل على اختيار المعايير الاكثر شيوعا لاعتمادها في البيئة العراقية، وطرح فكرة انشاء مجلس للاعتماد الاكاديمي في العراق اسوة بالدول العربية الاخرى كالسعودية والاردن واليمن، ولتحقيق اهداف البحث سوف يستخدم المنهج الوصفي والذي يهتم بوصف الظاهرة المدروسة ومدى توفرها من خلال الاطلاع على الادبيات وقوائم المعايير والدراسات السابقة واراء المختصين المنشورة في مجال الاعتماد الاكاديمي.

منهجية البحث

أولا- مشكلة البحث

شهد التعليم العالي في العراق تطورا ملحوظا منذ عقد الثمانينيات ولحد الان ، وازداد عدد الكليات الحكومية والاهلية بوتيرة ثابتة كما ازداد عدد الطلبة المقبولين في الكليات الحكومية والاهلية بشكل كبير، وبلغ عدد المقبولين في الكليات الحكومية لعام 2013/2012 اكثر من 135000 طالب وطالبة. من ناحية اخرى ازداد عدد الفروع والتخصصات العلمية في الكليات الحكومية والاهلية وازداد ايضا عدد الطلبة المتخرجين في كل عام دراسي. ومع ذلك تتعالى اصوات بين الحين والاخر حول عدم ملائمة برامج الدراسة الجامعية لسوق العمل وكثرة البطالة بين صفوف خريجي الجامعات. ولا شك ان هذه الظاهرة تثير اهتمام صناع القرار بالتعليم العالي حول تدهور البرامج التعليمية في الكليات مالم تبذل جهود حقيقية تركز على تحقيق الجودة العالية في مدخلات وعمليات ومخرجات التعليم العالي. وكوسيلة لتحسين وضع التعليم الجامعي فقد شاع مؤخرا الوعي بالاعتماد الاكاديمي وبدأت الكليات بشكل عام تطمح نحو تطبيق هذه المعايير. ولأن هناك العديد من معايير الاعتماد الاكاديمي وكذلك جهات منح الاعتماد الاكاديمي لذلك فكلياتنا اليوم اصبحت في حيرة من امرها باختيار جهة منح الاعتماد الاكاديمي، فضلا عن ان معايير الاعتماد يمكن ان تكون غير ملائمة للبيئة

العراقية، ومايجعل الامر اكثر تعقيدا هو حداثة موضوع الاعتماد الاكاديمي للعديد من الكليات مقارنة في الكليات في الدول العربية. لذلك فأن مشكلة البحث تتلخص بالتساؤل الاتي:

- هل هناك امكانية لاختيار معايير اعتماد اكاديمي عراقية؟
- هل تتمكن جهة رسمية من القيام بمنح الاعتماد الاكاديمي للكليات العراقية اسوة بالسعودية واليمن والاردن؟

ثانيا - اهداف البحث

يسعى هذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف:

1- تسليط الضوء على موضوع ضمان الجودة في التعليم العالي.

2- عرض موضوع الاعتماد الاكاديمي وعلاقته بضمان الجودة.

3- توضيح مفهوم الاعتماد الاكاديمي وفوائده ومعاييره العامة وخطوات الحصول على الاعتماد الاكاديمي.

4- عرض تجارب بعض الدول العربية في مجال الاعتماد الاكاديمي.

5- اجراء مسح لمعايير الاعتماد الاكاديمي المتبعة في بعض الدول العربية التي دخلت في هذا المجال.

6- اقتراح معايير اعتماد اكاديمي للكليات العراقية، ومجلس اعتماد اكاديمي عراقي.

ثالثا- أهمية البحث

يأتي هذا الجهد المتواضع متزامنا مع الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للنهوض بواقع التعليم العالي في العراق منطلقة من وجود بعض المؤشرات على وجود بطالة كبيرة بين صفوف الخريجين، عدم ملائمة البرامج التعليمية لسوق العمل، وضعف دور الجامعات في خدمة المجتمع، ووجود بوادر للفساد الاداري، وضعف البحث العلمي، وقلة مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم . ولكون التعليم العالي لايمكن ان يحقق رسالته في المجتمع اذا لم تكن برامجه قادرة على تلبية حاجات السوق، لذلك فأن الاهتمام بموضوع ضمان الجودة في التعليم العالي والاعتماد الاكاديمي يشكلان أسبقيتان تنافسيتان مما يتطلب من الوزارة ان تضع هذين المفهومين في اولى اهتماماتها. ان النتائج التي سيتوصل اليها هذا البحث سوف تزيد من مداركنا حول موضوع الجودة والاعتماد الاكاديمي في العراق وتساعد على انشاء معايير اعتماد اكاديمي وطنية تمهيدا لتأسيس جهة رسمية تتولى منح الاعتماد الاكاديمي للجامعات والكليات العراقية.

رابعا – منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه ملائم لدراسة الظواهر الاجتماعية اذ يقوم بوصف الظاهرة وتقديم الحقائق عنها مبينا اسبابها ونتائجها وتحليلاتها ويتعرف على العوامل المؤثرة فيها بقصد التوصل الى استنتاجات وتقديم توصيات بشأنها.

الاطار النظـــــــــرى

أولا- ضمان الجودة الاكاديمية

يختلف الباحثون فيما بينهم في تعريف الجودة بشكل عام اذ يذكر خبير الجودة ديمنغ بانها التوافق مع احتياجات الزبون ، ويؤكد كروسبي بانها مطابقة الأحتياجات وهناك من يشير الى انها تعني تلبية حاجات الزبون من المنتوج الذي تقدمه المنظمة، أي مدى ملائمته للهدف المحدد له ولحاجات المجتمع (النجار وجواد، 2012، 32). ويضم جودة التصميم الذي يراعي تطوير المنتوج بما يتناسب مع الحاجات من افكار ومواد واجراءات واساليب وغير ذلك (النجار،2007،2) ،ويذكر(Staggs, 1999,5) بان الجودة هي ستراتيجية تهتم بتغيير القيم الجوهرية وثقافة المنظمة وتؤكد على زيادة الحماس والمشاركة بين اعضاء المنظمة(الفوال والصافتلي،2010، 96).

يعرف مؤتمر اليونسكو للتعليم والذي اقيم في فرنسا – باريس عام 1998 الجودة على انها مفهوم متعدد الابعاد ويشمل مجموعة وظائف وانشطة مثل :- (المناهج الدراسية ، البرامج التعليمية ، البحوث العلمية ، اعضاء هيئة التدريس، الطلبة ، المباني والمرافق والادوات ،التمويل والادارة المالية ، سياسات واجراءات القبول، المكتبات، نظام التقييم والامتحانات، التقنيات الحديثة ومدى توافرها واستعمالها، توفير الخدمات، علاقة المنظمة التعليمية بالمجتمع) (حمزة،2012، 48). وتعد الجودة احد الاساليب للارتقاء بالتعليم في العصر الحالي الذي اصبح يسمى عصر الجودة كما اطلق عليه بعض المفكرين ، اذ لم تعد الجودة مفهوما غامضا يمثل دليلا للترف والتقليد بين المنظمات بل اصبح حاجة ملحة وضرورية أوجبتها الظروف الحالية المعاصرة ودليل البقاء للمنظمة التعليمية (حسن ، 4،2007).

أما مفهوم الجودة في التعليم أو ما يُطلق عليها بالجودة الاكاديمية فأنه يلقى اهتماما مبالغا به في الدول النامية رغم عدم الاتفاق على معايير مناسبة لها، وتعرف وفقا لما أوردته وكالة الجودة البريطانية بانها مدى نجاح الفرص التعليمية المتاحة للطلبة في مساعدتهم على تحقيق الدرجات العلمية المطلوبة ، وضمان توفر التدريس الجيد والفعال ، فضلا عن توفر الفرص التعليمية

الملائمة، وعلى ضوء ذلك ينبغي توفر ضمان الجودة التعليمية والتي يقصد بها جميع الانظمة والموارد والمعلومات المكرسة للمحافظة على معايير الجودة وتحسينها من ضمان جودة التعليم والتعلم. ويذكر خبير الجودة جوران Juran بان تحقيق الجودة في التعليم لا تعني قياس ما تم تحقيقه من اهداف فقط، بل تقييم للانجازات المتحققة في مختلف مستويات التعليم العالي، ويقترح انه في ظل غياب معايير محددة ومتفق عليها في التعليم العالي فانه لا بد للمنظمة التعليمية تحديد رؤيتها واهدافها لكي تتمكن من تقييم اداؤها وفق هذه الاهداف . وقد اشار خبراء الجودة من امثال كروسبي في عام 1979 وديمنغ عام 1986 ان مصطلح الجودة في التعليم مصطلح مأخوذ من حقل الصناعة والمعروف بـ TQM. واستنادا الى Craft فان الهدف من تحقيق الجودة في التعليم هو اعتماد الاساليب التي يمكن من خلالها اقناع الحكومة والمستثمرين بان المؤسسات التعليمية تقوم بعملها بشكل جيد لضمان جودة خريجيها وفق مؤشرات ومعايير مختلفة من اجل التحسين المستمر في العملية التعليمية وتطوير مستوى البحث العلمي بما يخدم المجتمع ورفع مستوى التدريس وتقييم ادائها باستمرار واجراء المقارنة المرجعية بينها وبين منظمة تعليمية اخرى متميزة، وقد نشط الاهتمام بضمان الجودة التعليمية في تسعينيات القرن الماضي من خلال تعدد الدراسات التي تم تقديمها في كلا من دول اوربا والولايات المتحدة الامريكية (صبري،2009، 152).

ان المفهوم التقليدي لجودة التعليم مرتبط بعمليات الفحص والاختبار والتحليل فقط من خلال الاختبارات للطلبة دون مراجعة لقدراتهم ومهاراتهم الادراكية والحركية والسلوكية والمنطقية ، وهذا لايتناغم مع التطورات الحالية والتغييرات الحالية في المجتمع من حيث تفكير الفرد والتغيير في اسلوب الحياة والوسائل التقنية المتعددة التي اصبحت متاحة الاستخدام مقارنة بالسابق، لذا فان الامر يحتم علينا التحول الى المفهوم الحديث لضمان الجودة المستند على ضرورة بناء نظم لادارة الجودة في التعليم والتي تتطلب مشاركة جماعية من قبل جميع اطراف العملية التعليمية لضمان تحقيق الاهداف العامة من حيث البقاء والاستمرارية . لقد فرضت علينا التغييرات في الوقت الراهن ضرورة الاخذ بمنهج يتجاوز حدود الواقع ويستشرف المستقبل بمايحمل في طياته من فرص وتهديدات ، من هنا يتوجب توجيه المنظمات التعليمية نحو ضمان الجودة والاعتماد لضمان تحقيق الاهداف (حسن،2007، 3) .

اصبح ضمان الجودة هاجس المنظمات بشكل عام والمنظمات التعليمية بشكل خاص ، والبعض يعده من الهموم التي تؤرق المنظمات ، ويرجع السبب في ذلك الى مجموعة عوامل منها اتساع نطاق العولمة ، وتزايد عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي ، ومحدودية التمويل ، تزايد عدد الجامعات الاهلية المنافسة ، انتشار التعليم الالكتروني. ويذكر (David & Harold,

2000, 309 بان ضمان الجودة هو عملية ايجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت الصحيح والملائم للتحقق من ان الجودة المطلوبة يمكن الوصول لها بغض النظر عن كيفية تحديد المعايير لها. ولضمان الجودة طابع مختلف لدينا عما هو عليه في الدول المتقدمة ، اذ ان هناك العديد من العوامل التي تجعله عملية فريدة ومنها (ندرة التنافس لاجتذاب الطلبة ، قلة عدد الجامعات المتنافسة ، ارتفاع كلفة استقدام خبراء اجانب ، مدى توفر الخبراء وقت اجراء عملية التقييم ، ظهور كبير ومفاجئ لمنظمات تعليمية اهلية) (حسن ، 2007، 6).

ويذكر Nielson & Holm بان الدول النامية تعاني من شحة الموارد اللازمة لتحقيق الجودة في التعليم، ويرى ان السبب في عدم توفر تلك الموارد هو الاساليب التي تنتهجها الادارة في اتخاذ قراراتها والتي تحد من تمكين المنظمات التعليمية باقامة عمليات الاصلاح والتغييرات الضرورية ، ويضيف بان التوجهات العالمية الحالية هي نحو تحقيق اقتصاديات مبنية على المعرفة لذا فان الدول النامية تواجه تحديا كبيرا يتمثل في امكانية موائمة سياساتها في التعليم العالي لمواجهة هذه التحديات وما سينجم من تحديات مستقبلية (Holm& Nielson, 2000, 55).

واستنادا الى Holm & Nielson فأن منظومة التعليم العالي والمسؤولة عن تحقيق الجودة بشكل عام تشتمل على خمسة متطلبات اساسية ومتداخلة هي:- مستوى الطلبة و البرامج الاكاديمية و الهيئة الاكاديمية و الادارة الجامعية و المباني والمرافق. تمثل هذه المتطلبات أساساً لاعتماد وتقييم المنظمات التعليمية في الدول المتقدمة، اذ يعد استيفاءها كلها أو بعضا منها بمثابة تصنيف للاداء الاكاديمي، وفي ضوء ذلك نجد ان بعض الجامعات في الدول المتقدمة تُصنف كمؤسسة ابحاث لتميزها في تقديم الدراسات والبحوث المتميزة (صبري ، 2009، 156).

مما سبق يتضح ان ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي مصطلحان متلازمان معا لايمكن الفصل بينهما ، اذ لايمكن توضيح مفهوم الاعتماد الاكاديمي ما لم نعرج على مفهوم الجودة وضمان الجودة، فالجودة مفهوم نسبي وليس مطلق ولا يمكن وضع تعريف محدد لها، وهذا ما يبرر تفاوت العديد من الباحثين فيما بينهم بعرض تعريف خاص للجودة ، فالجودة يعرفها الزبون بحسب الظروف التي يمر بها، كما ان آراء الزبائن تتباين فيما بينهم وهذا ما أكده خبير الجودة، جوران، بان الجودة هي الملائمة للاستخدام.

ثانياً - الاعتماد الاكاديمي

يرتبط الاعتماد الاكاديمي في التعليم العالي بمبادئ ادارة الجودة التي تبدو متداخلة في مضمونها ومخرجاتها فضلا عن ان ارتباط الاعتماد مع مفاهيم اخرى قد تبدو متوازية معها مثل الاعتراف بالشهادات وتراخيص مزاولة المهنة. يستند الباحثون في تعريف الاعتماد الاكاديمي على ضمان الجودة الاكاديمية فمنهم من يعرفه بانه نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى منظمات التعليم والبرامج الدراسية(NQAA, 2004,33) ، كما يعرف على انه الاداة الفعالة والمؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرار تطورها، أما (Harold & David, 2000, 150) و (Davis & Ringsted, 2006, 310) فيعرفانه على انه يمثل الاعتراف بان المنظمة التعليمية او البرنامج التعليمي يرقى الى مستوى معياري محدد وهذا ما يعد حافزا للارتقاء بالعملية التعليمية وضمان قدر متفق عليه من الجودة لان الاعتماد يشير الى تأكيد اكتساب شخصية وهوية مميزة بناءً على مجموعة معايير اساسية. من جهة اخرى فان الاعتماد لايهتم بالمنتج النهائي للعملية التعليمية فحسب بل بجميع جوانب ومقومات المنظمة التعليمية، ويعرف (زيدان) الاعتماد الاكاديمي بانه منظومة متكاملة تستهدف الفحص والتقويم لمستوى الجودة الأكاديمية المطبق في منظمات التعليم العالي من اجل تحديد مدى قدرتها كمنظمات و/او برامجها أو مناهجها كلها او بعضاً منها أو احداها على تحقيق ما يعرف بتحسين وضمان الجودة ، وتتولى هذه المهمة منظمات متخصصة انشئت لهذا الغرض ومن سماتها انها غير حكومية وغير هادفة للربح ومضمونة الحيادية على الاقل(الفوال والصافتلي،2010، 95). وقد استخدمت وكالات الاعتماد في أمريكا تعريفين للاعتماد:

أولها : "هو عملية الاعتراف بالمنظمة التعليمية أو برامج الأداء والتكامل والجودة التي تولد الثقة لدى المجتمع التعليمي وجميع الناس".

ثانيها : هو عملية تقييم البرامج التعليمية بهدف تحقيق مستوى عال من الأداء في ظل معايير الجودة التي وضعتها بعض الهيئات الخارجية (مثل الحكومة ومجالس ولجان الاعتماد ، والوزارة).

ويعد الاعتماد في بعض الدول الأوروبية فرصة لتقوية وتدعيم صورتها عن طريق تحقيق الجودة ، ولذلك فإنه أيضا فرصة لتحسين موقفها في سوق العمل على المستوى العالمي، اذ تصبح القيمة المضافة لعملية الاعتماد للمنظمات على مستوى العالم، وقد يكون الهدف الرئيسي هو حماية الطالب والزبون، وتوفير الدعم والمساندة ، والاعتراف بجودة المقررات الدراسية.

ويشير الاعتماد إلى العملية التي تستطيع المنظمة التعليمية والبرنامج والوحدات التخصصية للتعليم تقييم خدماتها التعليمية، وتحقيق تقييم عادل بواسطة الخبراء ، وتحقيق أهدافها في ضوء معايير وكالة ومؤسسة الاعتماد (حسين،2005، 171). ويعد الاعتماد جانب فرعي من إدارة الجودة فهو بمثابة أداة وإجراء يتم استخدامه لتقييم المفهوم وتطبيقاته. وتعرف الموسوعة الدولية للتعليم العالي الاعتماد بأنه : الاعتراف العلني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسمياً، ويتضمن الاعتراف تقييم علمي مقبول لجودة مؤسسات التعليم أو البرامج بهدف التطوير والتشجيع نحو الأفضل لهذه البرامج باستمرار. ويعد ذلك ضروريا لسببين هما:أن تتحمل المؤسسات الأكاديمية المسئولية أمام بعضها لتحقيق أهداف واضحة ومحددة من خلال برامج تعليمية مناسبة والتأكد من مدى التزام هذه المؤسسات ببرامج ذات معايير محددة ومقبولة سلفاً(حسين،2005، 174-175).

الفرق بين الاعتماد والتأهيل والترخيص والاعتراف :

يوجد فرق بين الاعتماد وبعض المصطلحات الأخرى مثل التأهيل، والترخيص والإجازة، وهنا سنوضح بين هذه المصطلحات(حسين،2005، 175-177).

1- **الاعتماد :** يشير الاعتماد إلى العملية المنظمة التي تستخدم من أجل تحديد مدى تحقق الأهداف التعليمية المتفق عليها، ومعنى ذلك أنه يؤكد على النتائج النهائية التي تتجسد لدى الطلاب.

2- **التأهيل :** عملية تمنح بواسطتها الوكالات أو الاتحادات غير الحكومية المعرفة المتخصصة للأفراد الذين يواجهون مواصفات محددة مسبقاً. او هو عملية منح صلاحية من المنظمات والوكالات العالمية لأية مؤسسة تتوافر فيها المعايير الموضوعة من قبلها.

3- **الترخيص أو الإجازة :** وهو العملية التي بواسطتها تمنح الوكالات غير الحكومية التصريح للشخصية أو المنظمة التي تتفق مع معايير ومتطلبات محددة. ويوجد نوعان من الترخيص هما: الترخيص المؤسسي والذي يمنح للمؤسسات والترخيص الشخصي والذي يمنح للافراد.

4- **الاعتراف** : هو العملية التي يتم من خلالها الحصول على درجة أكاديمية في دولة ما كأساس للدخول إلى سوق العمل هذا على المستوى العام،أما على المستوى الخاص فانه يهتم بتجديد خبرات التعلم في جامعة ما.

مما سبق يتضح وجود ترابط بين المفاهيم السابقة وينبغي التعامل معها بشكل متكامل وذلك يتطلب وجود ثقافة الجودة التي تفسر العلاقة بين هذه المفاهيم المتداخلة(حسين،2005، 177).

ان منظمات منح الاعتماد الاكاديمي تعمل على التأكد من توفر الشروط الاتية قبل منح الاعتماد الاكاديمي:- توافر رسالة واهداف تعليمية ملائمة، امتلاك الموارد المناسبة لتحقيق رسالة المنظمة التعليمية، وجود نظام توثيق مناسب، بيان القدرة على ان المنظمة مستمرة في تحقيق اهدافها ورسالتها (حسن، 2007، 9).

هناك العديد من الاهداف الخاصة بتطبيق الاعتماد الاكاديمي نذكر منها(Uram, 2005,2) (www.minshawi.com):-

1- ضمان جودة البرامج الاكاديمية- التاكد من ان المنظمة التعليمية او برامجها تحقق الحد الادنى من المعاييروالشروط والتأكد من انها تعمل فعلا على تحقيق هذه الاهداف وتمتلك الموارد الكافية لذلك.
2- التأكد من رصانة المستوى العلمي للمؤسسة التعليمية- وذلك من خلال تحقيق مستوى جيد من الأداء الأكاديمي والمهني في البرامج المقدمة من قبل المنظمة محل الاعتماد.
3- خدمة المجتمع- يتم ذلك بتشجيع التنافس بين منظمات التعليم من خلال منح الاعتماد على مستويات(ممتاز،جيد جدا،جيد) وإعلان درجة التصنيف وسائل الإعلام المختلفة.
4- حث منظمات التعليم بكافة أنواعها على القيام بمراجعات دورية للتقويم الذاتي لبرامج العملية وقدراتها المادية والمعنوية بما يضمن تطوير إلى الأفضل.
5- توفير الحد الأدنى من الوقاية ضد تزوير الشهادات، والتجارة بالشهادات العلمية والخوض في الممارسات الرخيصة التي تضر بالسمعة التربوية لمنظمات التعليم.
6- تشجيع تطوير وتحسين منظمات التعليم من خلال عمليات فحص وتقويم الأنشطة بالفعالية التربوية.
7- ضمان حماية منظمات التعليم من أخطار الضغوط الخارجية والتي تروم تقويم أوضاعها ومن ثم تهديد استقلالها وتدمير كفاءتها التربوية.
8- التأكد من توفر الشروط الأكاديمية في برامج المنظمة الخاضعة لعملية الاعتماد.

9- تقديم معايير التميز التي تشجع المنظمات التعليمية على تحسين برامجها.
10- الاعتراف بمنظمات التعليم سيساهم في تخفيف الضغط على التعليم الحكومي وتحسين نوعيته.
11- تعريف أبناء المجتمع ومؤسساته الرسمية بواقع المؤسسات التعليمية ومستواها العلمي وقوة برامجها وطبيعة المؤسسات التي تخرجوا منها.

تواجه منظمات التعليم في الدول النامية العديد من العقبات عند تطبيقها للاعتماد الاكاديمي ومنها (حسن، 2007، 16) :

- قلة الخبراء الاجانب لاجراء عملية التقييم
- قلة المعرفة باللغات الاجنبية يعرقل عملية التقييم
- لاتوفر الدراسات الذاتية قدر كافي من المعلومات
- غياب مقيمون خارجيون محايدون
- وجود مشاكل عديدة خاصة بالطبيعة الدعائية للتقارير وهشاشتها
- قلة الموارد المالية المطلوبة لاجراء عملية التقييم والاستعانة بالخبراء الاجانب .

واستنادا الى (Uram,2005,18) فإن المؤسسات التعليمية تتمكن من الحصول على الاعتماد الاكاديمي بأتباع الخطوات الاتية:-

1. اعداد المعايير- ويتم بالاشتراك مع منظمات تعليمية ذات علاقة بمعايير الاعتماد.
2. نشر ثقافة الجودة – يجب على المنظمات التي تطبق الاعتماد لاول مرة ان تعمل على نشر ثقافة الاعتماد الاكاديمي بين جميع العاملين فيها .
3. الدراسة ذاتية (او التقييم الذاتي) – تعد المنظمة او البرنامج الذي يطلب الاعتماد "دراسة تقييم ذاتي" لغرض مقارنة ادائها في ضوء معايير منظمة الاعتماد المعنية.
4. زيارة الخبير – الغرض منها الوقوف على مدى استعداد المنظمة للتقييم ويقوم بها شخص واحد او اكثر في حالة الاعتماد للبرامج او في حالة الاعتماد المؤسسي من قبل الجهة التي ستمنح الاعتماد الاكاديمي.
5. الزيارة الميدانية – تختار هيئة الاعتماد المعنية فريق يزور المنظمة التعليمية لتحديد مدى تحقيق المنظمة او البرنامج للاعتماد.
6. نتائج الاعتماد –اذا اقتنعت منظمة الاعتماد المعنية ان البرنامج حقق معايير الاعتماد فانها تمنحها الاعتماد ويُدرج اسم المنظمة التعليمية او البرنامج في قائمة المنظمات او البرامج المعتمدة.

7. المتابعة - تتابع منظمة الاعتماد كل مؤسسة تعليمية او برنامج معتمد سنويا طوال فترة الاعتماد الممنوح للتحقق من انها مستمرة في تحقيق المعايير.
8. اعداد التقويم – تعيد منظمة الاعتماد دوريا تقييم كل مؤسسة او برنامج بعد انقضاء فترة الاعتماد (والتي تتراوح بين 3-10 سنوات).

انواع الاعتماد الاكاديمي

استنادا الى (Uram,2005,3) و (النجار، 2007، 6-7) و (ابو الشعر، 2009، 2) فأن هناك نوعين من الاعتماد الاكاديمي للمنظمات التعليمية وهي:-

1- الاعتماد المؤسسي (العام):- يختص هذا النوع من الاعتماد بتقييم وتثمين مؤسسات التعليم الكبيرة مثل الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة او معاهد التأهيل المهني في التعليم العالي. وتعرف هذه المؤسسات التعليمية الكبيرة بـ "المنظمات او المعاهد الابوية Parent Institutes of Organizations" وهكذا فأن البرامج التي تقدمها الاقسام او الكليات ضمن هذه المنظمة الكبيرة كالجامعة مثلاً لايتم تقييمها او تثمينها بشكل منفرد، لذلك فأن الاعتماد المؤسسي يكون ذا مدخل وتوجه واسعين. يُنظر الى الاعتماد المؤسسي على انه اعتماد عام يُركز على تقييم الاداء بالمنظمة التعليمية بشكل شامل وفيه يتم تقييم كفاءة المنظمة كوحدة واحدة من حيث قدرتها على تقديم خدمات تعليمية تفي بالحد الادنى من المعايير المتفق عليها، وهو ما يحدد الطاقة الاستيعابية العامة للجامعة، ويقوم على 5 محاور هي:- (أعضاء هيئة التدريس، ومساحة الارض، قاعات التدريس، القبول والتسجيل، المكتبة).

2- الاعتماد التخصصي (البرامجي): يهتم هذا النوع من الاعتماد بتثمين وتقييم برامج الدراسة المتخصصة او الكليات او الاقسام ضمن مؤسسة تعليمية كبيرة كالجامعات مثلا. يُركز هذا الاعتماد على البرامج الاكاديمية التخصصية التي تقدمها المنظمة بشكل منفرد، وهو ضروري للتخصصات المهنية التي لايكفي لها الاعتماد العام وانما يتطلب منها الحصول على الاعتماد الخاص من المنظمة المهنية المختصة ذات العلاقة بالمهنة، وهو ما يحدد الطاقة الاستيعابية للتخصص (البرنامج) الاكاديمي، ويتضمن 7 محاور هي:-(الخطة الدراسية ، اعضاء هيئة التدريس، الطلبة، المكتبة، المختبرات والورش والمعامل، الادارة، التجهيزات والوسائل التعليمية)

يمثل الاعتماد بنوعيه العام والخاص الحد الادنى من متطلبات الجودة، وتتحدد جودة التعليم في الجامعات من خلال العديد من العوامل الداخلة في هيكلية الجامعة ومرافقها ومناهجها وطرق تدريسها وتدريسييها وفلسفتها وغير ذلك، فمثلا هناك معيار المكتبة كاحد معايير الاعتماد لايهتم بما متوفر من كتب ودوريات ورسائل جامعية فحسب بل نسبة الاستعارة والاستخدام

الفعلي لهذه المراجع من قبل الطلبة والتدريسيين ومدى الاستفادة منها واستيعاب الطلبة للمادة المقروءة منها واعتماد اعضاء هيئة التدريس لها كمعيار لتقييم الطلبة (صبري،2009، 160-161).

ولهذا يمكن القول بان الاعتماد وسيلة من وسائل ضمان الجودة التي تتعدى حدود المألوف في حين أن ضمان الجودة كعملية تقييم تتخطى تحقيق الجودة وتمثل نوع من التقييم المؤسسي (العام).

معايير الاعتماد الاكاديمي في بعض الدول العربية

تعرضت بيئة التعليم الجامعي في العراق وفي الوطن العربي الى العديد من التحديات التي دعت الى ضرورة التأكيد على جودة العملية التعليمية داخل هذه المنظمات. ومن التحديات التي تواجه الجامعات العربية في الوقت الحاضر: العولمة، والتقدم التكنولوجي السريع، تغير حاجات اسواق العمل، عدم ملائمة البرامج الدراسية لسوق العمل، البطالة بين صفوف الخريجين، تنوع البرامج التعليمية، وتزايد اعداد الطلبة المقبولين في الكليات، وتزايد عدد الخريجين و تنوع البرامج الدراسية والتخصصات. وامام هذه التحديات لجأت الجامعات العربية الى تبني معايير الاعتماد الاكاديمي كوسيلة تثبت بواسطتها ان المنظمة التعليمية او البرنامج التعليمي يرقى الى مستوى معياري محدد. ولتحقيق ذلك فقد انشأت في عدد من الدول العربية مجالس او هيئات للاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة حتى بلغ عددها (13) ثلاثة عشر جهة كما في السعودية والاردن واليمن ومصر وليبيا (العبيدي،2009، 17) وفيما يلي نورد الجهة المسؤولة عن الاعتماد الاكاديمي ومعايير الاعتماد المطبقة في تلك الدول:

1- المملكة العربية السعودية: تبنت السعودية في مطلع الالفية الثالثة استراتيجية لتطوير نظام التعليم العالي من خلال عدة مشاريع منها تأسيس الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الاكاديمي، وهي هيئة مستقلة تعمل بالتعاون مع الوزارات والجهات الاخرى المسؤولة عن ادارة مؤسسات التعليم العالي والاشراف عليها(مصطفى،2009، 36) وقد قامت هذه الهيئة بوضع مجموعة معايير لضمان الجودة والاعتماد في المنظمات التعليمية، وتغطي هذه المعايير أحد عشر مجالا وهي:- الرسالة والاهداف، ادارة وضمان جودة البرنامج، العلاقة بالمجتمع، البحث العلمي، ادارة البرنامج، المرافق والتجهيزات، التعلم والتعليم، مصادر التعليم، التخطيط والادارة المالية، ادارة شؤون الطلبة والخدمات المساندة، عمليات التوظيف. ان المعايير آنفة الذكر مبنية على الممارسات الجيدة المتعارف عليها في قطاع التعليم العالي على مستوى العالم وقد تم تكييفها لتتلائم مع الطبيعة السعودية. ويعتبر التقييم الذاتي البداية الاساسية لعملية التخطيط الاستراتيجي لضمان جودة التعليم اذ انه

يؤشر نقاط الضعف التي ينبغي على المؤسسة التعليمية العمل تلافيها من خلال وضع خطط للجودة الاكاديمية تنفذ على وفق جداول زمنية على ان تأخذ ينظر الاعتبار الموارد البشرية اللازمة والمتاحة (النجار، 2007 ، 5).

2- المملكة الاردنية الهاشمية: تم انشاء العديد من الجامعات الاهلية في الاردن نتيجة لتسارع الاقبال على التعليم اولا وليحل بدلا من الاتجاه نحو التعليم في الخارج مما ساعد في استقطاب العديد من اعداد الطلبة المتزايد. لقد دفع ذلك وزارة التربية والتعليم للعمل نحو ضمان جودة التعليم والاعتماد الاكاديمي ، لذا فقد تم انشاء مجلس اعتماد منظمات التعليم العالي الذي يضطلع بمسؤولية الاعتماد الاكاديمي في الاردن وتم تحديد مجموعة معايير خاصة بالاعتماد العام للجامعات الاردنية وهي (ابو الشعر،2009، 3):- التنظيم الاداري والاكاديمي، أعضاء هيئة التدريس، المختبرات، المكتبة، الاجهزة والتجهيزات والوسائل التعليمية، المباني والمرافق الاكاديمية، القبول والتسجيل، المرافق العامة والخاصة.

3- ليبيا:- أنشئ في ليبيا مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بموجب القرار رقم 164 لعام 2006 ، وهو الجهة المعتمدة قانونا بضمان الجودة والاعتماد في المنظمات التعليمية والذي قام بأعداد دليل ضمان الجودة والاعتماد، كما عمل على تحديد معايير الاعتماد الاكاديمي بستة معايير هي:-الخطة الدراسية، الطلبة، أعضاء هيئة التدريس والملاكات المساعدة لها، الكتب والدوريات والمعاجم والموسوعات، التجهيزات والادوات والوسائل التعليمية، المختبرات والمشاغل، والمرافق الخاصة(دليل ضمان الجودة والاعتماد،2007، 25-26):-

4- الامارات العربية المتحدة:- انشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام 2001 هيئة الاعتماد الاكاديمي واصدرت قرارا بالزام جميع المنظمات التعليمية الجامعية بالحصول على شهادة الصلاحية الرسمية تمهيدا للاعتراف بها (المهدي، 2009 ، 77). وقد اعتمدت معايير المجلس القومي لاعتماد برامج اعداد المعلمين(NCATE) مع بعض التعديلات والتغييرات من قبل الهيئة لتلائم البيئة الحالية وهي:- الرؤيا والرسالة، ضمان الجودة، البرامج التعليمية، اعضاء هيئة التدريس، الطلبة، مصادر التعلم، الموارد المادية، الموارد المالية، الافصاح العام والشفافية، الانشطة البحثية ، خدمة المجتمع (www.caa.ae.gov,2011).

5- مصر:- هناك دعوات ملحة ومتكررة الى تطبيق الاعتماد الاكاديمي بعدّه اداة لتقدم المنظمات التعليمية ومواكبتها للتطورات العالمية في وقت يتزايد فيه الطلب وتقل فيه الموارد المتاحة، واستجابة لذلك فقد صدر قرار رئيس الجمهورية بانشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد بعد اقراره من مجلس الشعب (قانون رقم 82 لعام 2006)

وكان ذلك في 5 يونيو 2006 ومقرها القاهرة وتتمتع بالاستقلالية وتتبع رئيس مجلس الوزراء ، وتتضح معايير الاعتماد لها من خلال القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية وكما موضح في الجدول (1) بـ 16 معيارا (المهدي،2009، 81):-

جدول (2) معايير الاعتماد الاكاديمي في مصر

ت	معايير القدرة المؤسسية	ت	معايير الفاعلية التعليمية
1	التخطيط الاستراتيجي	1	الطلاب والخريجيون
2	الهيكل التنظيمي	2	المعايير الاكاديمية
3	القيادة والحكومة	3	البرامج التعليمية/ المقررات الدراسية
4	المصداقية والاخلاقيات	4	التعليم والتعلم والتسهيلات الداعمة
5	الجهاز الاداري	5	اعضاء هيئة التدريس
6	الموارد المادية والمالية	6	البحث العلمي والانشطة العلمية
7	التقويم المؤسسي وادارة الجودة	7	الدراسات العليا
8	المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة	8	التقييم المستمر للفاعلية التعليمية

6- الكويت :- تسعى جامعة الكويت منذ انشائها للوصول الى التميز في مستوى البرامج الاكاديمية بهدف تحقيق التنمية واحتياجات المجتمع . ويعد برنامج الاعتماد الاكاديمي احد الادوات المهمة لدعم وتعزيز برنامج التعليم العالي وتحقيق التميز على المستوى العالمي ، اذ من خلاله تتم عملية المقايسة للمعايير العالمية المتبعة في الجامعات المرموقة من خلال مؤسسات الاعتماد الاكاديمي والتعرف على نقاط الضعف في البرامج الاكاديمية لاصلاحها ونقاط القوة لتعزيزها وتنفيذ ماتصبو اليه الجامعة مستقبلا، ولتحقيق اهداف الخطة الاكاديمية والاستراتيجية جاء مشروع الاعتماد الاكاديمي كآلية

اساسية لتحقيق اهداف الخطة منذ عام 2002. تمثل عملية تقييم مؤسسة الاعتماد الاكاديمي لبرنامج الكلية العنصر الرئيسي في مشروع الاعتماد الاكاديمي، اذ يشكل اعداد ملف التقييم الجزء الاكبر من عملية التقييم والذي يضم العناصر الاتية:- الرؤية والرسالة والاهداف والقيم، البرامج الاكاديمية متضمنة توصيف دقيق للمقررات، النشاط البحثي والاكاديمي لاعضاء هيئة التدريس، الموارد البشرية والمادية والفنية، المكتبة والمختبرات، الجمعيات المهنية والانشطة الطلابية. ومنذ عام 1990 ولغاية 2005 حصلت ثلاث كليات وقسمين في الجامعات الكويتية على الاعتماد الاكاديمي المؤسسي من منظمات منح اعتماد اكاديمي اجنبية، كما ان هناك احد عشر كلية وقسم في طريقها للحصول على الاعتماد الاكاديمي (مصطفى،2009، 51-52) .

7- السودان:- تماشيا مع السياسة العامة في السودان بهدف تجويد التعليم وضرورة ضمان الجودة لخريجي جامعة السودان فقد اصدر رئيس الجامعة في عام 2004 قرارا يقضي بانشاء لجنة التقويم والاعتماد والتي تغير اسمها الى ادارة التقويم الذاتي وضمان الجودة في عام 2009 وتضم المعايير الاتية(مصطفى، 2012 ، 32):- الطلبة ، الاهداف الاكاديمية، مخرجات البرنامج التعليمي، التطوير والتحسين المستمر، المنهاج الدراسي، اعضاء هيئة التدريس، التجهيزات والمختبرات والمعامل والورش، دعم الجامعة للبرنامج.

مجلس ضمان الجودة والاعتماد- اتحاد الجامعات العربية

أنشيء مجلس ضمان الجودة والاعتماد عام 2007 ووضع مجموعة أدلة استرشادية للجامعات لتقويم جودة ادائها ضمن اطار اتحاد الجامعات العربية ، ويضم دليل التقويم الذاتي مجموعة محاور هي (رسالة الجامعة واهدافها وبرامجها، الموارد المالية والمادية، الادارة، البرامج والتخصصات الاكاديمية وتقويم الطلبة، اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، الطلبة، البحث العلمي، خدمة المجتمع، المكتبات ومصادر المعلومات، العلاقات الثقافية والعلاقات العامة وشؤون الخريجيين)، وقد قام المجلس بالتعاون مع الجامعات العربية بتطبيق أدلة الجودة المعدّة من قبله وتم اختيار الجامعات الاتية (العبيدي، 2009، 18):- (الجامعة التكنولوجية وجامعة النهرين في العراق، جامعة 6 أكتوبر في مصر، جامعة الخرطوم في السودان، جامعة فيلادلفيا في الاردن، جامعة القلمون في سوريا، جامعة العلوم والتكنولوجيا في اليمن).

وبهدف توحيد الجهود في مجال الاعتماد وضمان الجودة فقد انشئت المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (AROQA) (والتي كان يطلق عليها سابقا الشبكة العربية لضمان الجودة

والاعتماد في التعليم) وهي جمعية دولية غير هادفة للربح تأسست في بلجيكا عام 2007 بهدف الارتقاء بمستوى جودة التعليم العالي بشكل عام والتركيز على التعليم العالي في الدول العربية بشكل خاص، وتنضم ضمن هذه الشبكة مجموعة من هيئات الاعتماد والجودة في الدول العربية وهي كالاتي (العبيدي، 2009، 26-27):-

- هيئة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي الاردنية
- هيئة ضمان الجودة والاعتماد في فلسطين
- هيئة الاعتماد والتقويم في السودان
- مجلس الاعتماد العماني
- مجلس ضمان الجودة في البحرين
- الهيئة الوطنية للاعتماد الاكاديمي والتقويم في السعودية
- هيئة الاعتماد الاكاديمي في دولة الامارات العربية المتحدة
- مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية في ليبيا
- الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في مصر

بعد استعراض تجارب بعض الدول العربية فيما يخص ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي نلاحظ بأن معايير الاعتماد الاكاديمي بشكل عام (ومهما كانت الجهات المانحة) تكون احيانا مشتركة واحيانا غير مشتركة بين الدول العربية وكما موضحة في الجدول (2). ويتضح من هذا الجدول ايضا بأن هناك مجموعة معايير تترأس القائمة وهي: الرؤيا والرسالة والاهداف، البحث العلمي، اعضاء هيئة التدريس، الطلبة. أما المجموعة الثانية فتضم: خدمة المجتمع، المكتبة، المصادر المالية ،المصادر المادية. بينما تضم المجموعة الثالثة مايلي: ، البرامج التعليمية، المختبرات والمعامل والورش. كما يظهر من الجدول فأن 63% من الدول العربية المبحوثة هنا قد تبنت المجموعة الرئيسية، بينما قامت 50% من الدول العربية المبحوثة بتبني مجموعة المعايير الثانية، واخيرا فأن 38% من الدول العربية المبحوثة تبنت المجموعة الثالثة من المعايير. وفي ضوء مراجعة معايير التقييم لبعض الدول العربية والاطر النظرية للاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي يمكن بلورة مجموعة من معايير الاعتماد الاكاديمي كمقترح لتطبيقه في مؤسسات التعليم العالي في العراق، والشكل (1) يوضح نموذج معايير الاعتماد المقترحة. وكما يظهر من الشكل فأن هذا التصور او المقترح يعتمد على ابرز معايير الاعتماد الاكاديمي المطبقة في الدول العربية المبحوثة. ان اختيار هذه المعايير قد ارتكز على فلسفة تنطلق من الظروف الراهنة بالاضافة الى المتغيرات المحلية والتحديات

التي يواجهها التعليم العالي في العراق ، وكذلك من منطلق ان التعليم العالي يتعامل مع موارد بشرية ويقوم بأعداد خريجين قادرين على التكيف مع متغيرات البيئة، وبما ان الجامعات والكليات هي الجهة المسؤولة عن اعداد هذه الملاكات البشرية لذلك اصبح لزاما على مؤسسات التعليم العالي اصلاح نظام التعليم والعمل بمعايير الاعتماد لضمان الجودة في التعليم العالي.

جدول (2)

خلاصة بمعايير الاعتماد الاكاديمي في بعض الدول العربية واتحاد الجامعات العربية

ت		السعودية	الار دن	ليبيا	الامارات	الكويت	السودان	مصر	اتحاد الجامعات العربية	المجموع	النسبة المئوية
1	رؤيا ورسالة واهداف	*			*	*	*		*	5	%63
2	ادارة وضمان الجودة	*			*					2	%25
3	خدمة المجتمع	*			*	*			*	4	%50
4	البحث العلمي	*			*	*		*	*	5	%63
5	ادارة البرنامج	*							*	2	%25
6	المرافق والتجهيزات	*	*							2	%25
7	التعلم والتعليم	*						*		2	%25
8	مصادر التعلم	*			*					2	%25
9	التخطيط والادارة المالية	*								1	%13
10	شؤون الطلبة وخدمات	*								1	%13

	مساندة										
11	عمليات التوظيف	*								1	%13
12	تنظيم اداري واكاديمي		*							1	%13
13	اعضاء هيئة التدريس		*	*	*		*	*		5	%63
14	مختبرات ومعامل وورش		*		*	*				3	%38
15	مكتبة		*	*		*			*	4	%50
16	اجهزة ووسائل تعليمية		*	*						2	%25
17	مباني ومرافق اكاديمية ومختبرات		*	*						2	%25
18	قبول وتسجيل		*							1	%13
19	مرافق عامة وخاصة		*	*						2	%25
20	خطة دراسية			*						1	%13
21	طلبة			*	*	*	*	*		5	%63
22	برامج تعليمية				*	*	*			3	%38
23	مصادر مالية				*	*	*		*	4	%50
24	مصادر مادية				*	*	*		*	4	%50
25	الافصاح العام						*		*	2	%25

										والشفافية	
%13	1		*							تخطيط ستراتيجي	26
%13	1		*							هيكل تنظيمي	27
%13	1		*							قيادة وحكومة	28
%13	1		*							مصداقية واخلاقيات	29
%13	1		*							جهاز اداري	30
%13	1		*							تقويم مؤسسي وادارة جودة	31
%13	1		*							دراسات عليا	32
%13	1		*							تقييم مستمر للفاعلية التعليمية	33
%13	1			*						مخرجات البرنامج التعليمي	34
%13	1			*						التطوير والتحسين المستمر	35
%13	1			*						المنهاج	36
%13	1			*						دعم الجامعة للبرنامج	37
		9	14	8	9	11	7	9	11		

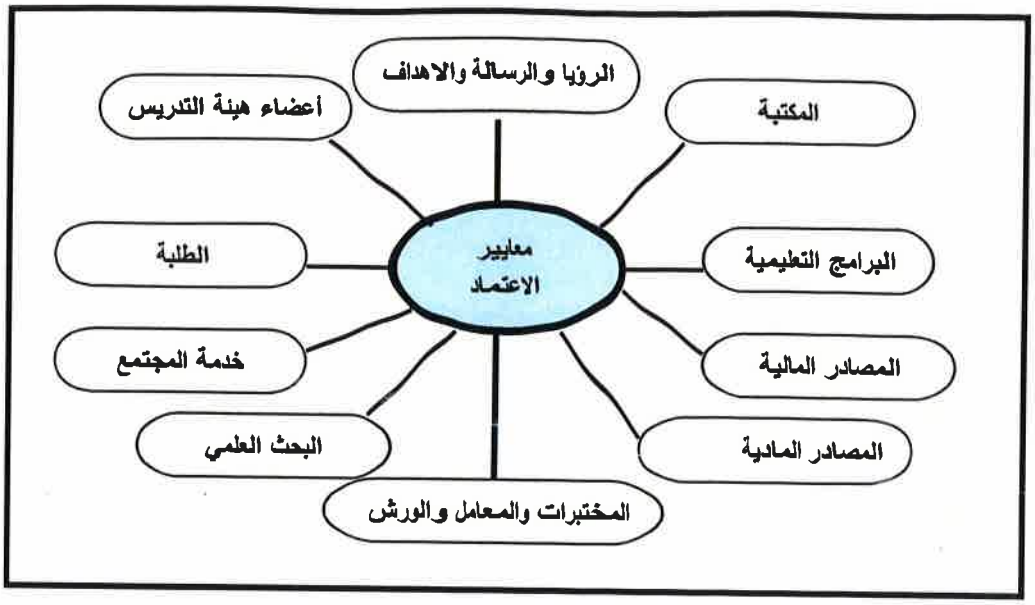

شكل (1) نموذج معايير الاعتماد الاكاديمي المقترحة

ومما تقدم يمكن تبرير فلسفة هذا المقترح كما يلي :

- أن الاعتماد الاكاديمي المرتكز على المعايير المحددة يعد وسيلة من وسائل ضمان الجودة في التعليم العالي.
- ان المعايير المقترحة تشمل المؤسسات الجامعية بأكملها من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات.
- يعد تطوير نظام التعليم العالي من المسائل الحتمية والتي تهدف اليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لتحقيق التفوق العلمي.
- ان الاعتماد الاكاديمي يعد مدخلاً لتطوير التعليم العالي لتحقيق التميز.
- يتطلب تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي المقترحة توفير الظروف والامكانات والخبرات واهم مافي الامر هو التزام القيادات العليا في التعليم العالي بموضوع الاعتماد الاكاديمي.
- ما يزال التعليم العالي في العراق يعاني من مشكلات عديدة مما يستوجب العمل بمعايير الاعتماد الاكاديمي للنهوض بواقع التعليم العالي.

ولنجاح عملية الاعتماد الاكاديمي نرجح انشاء مجلس للاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة للجامعات والكليات العراقية، وكذلك تفعيل عمل وحدات ضمان الجودة في كل كلية لتكون مسؤولة عن جودة البرامج التعليمية ومراقبتها وعلى ان يشمل ذلك مدخلات وعمليات ومخرجات الكلية، بالاضافة الى اعداد دراسات التقويم الذاتي لتحقيق التحسين المستمر تمهيدا للحصول على الاعتماد الاكاديمي.

الاستنتاجات

1- اظهرت مراجعة تجارب الدول العربية في مجال الاعتماد الاكاديمي بأن جميع الدول المبحوثة مازالت تعاني من مشاكل عديدة من حيث انخفاض الكفاءة الداخلية والجودة المتمثلة بتدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات الابتكارية والتحليلية والتطبيقية في الجامعات العربية.

2- افادت مراجعة تجارب الدول العربية في مجال الاعتماد الاكاديمي الى انخفاض الكفاءة الخارجية للجامعات من حيث عدم ملائمة تخصصات الخريجين لسوق العمل، على حين توجد تخصصات مطلوبة في السوق لايوجد لها خريجين.

3- ان العديد من الجامعات في الدول العربية بشكل عام والمبحوثة بشكل خاص عانت وما تزال من ضعف وتخلف انظمتها التعليمية وان خريج الجامعات العربية نادرا ما يكون قادرا على المنافسة في اسواق العمل الخارجية.

4- ان الانفتاح الواسع في القبول وازدياد عدد الكليات والاقسام والتخصصات العلمية قد ادى الى بعض النتائج المعكوسة مثل تدني مستوى الجودة في التعليم بسبب عدم قدرة مؤسسات التعليم الجامعي على توفير مستلزمات هذا التوسع.

5- تبلورت الجهود العربية للنهوض بالتعليم العالي بأنشاء مجالس للاعتماد الاكاديمي ليس في جميع الدول العربية ولكن في البعض منها، كما عملت العديد من الجامعات في الدول العربية بجهود كبيرة لنشر ثقافة الجودة والتوعية بالاعتماد الاكاديمي، ولكن هذه الجهود لم تنهض بالجامعات العربية الى مصاف الجامعات العالمية الا في أضيق الحدود.

6- حصلت بعض الكليات العربية على الاعتماد الاكاديمي من جهات اجنبية مثل الجامعات في الكويت وعمان والسعودية والعراق وهذه بوادر انطلاق جيدة لتعميم حركة الاعتماد الاكاديمي.

7- مازالت العديد من الجامعات العربية تواجه تحديات كبيرة في مجالات عديدة تعيق الانطلاق نحو نقلة نوعية بالتعليم العالي لعدة اسباب منها: انتشار البيروقراطية الذي

يعرقل عملية صنع القرار ، ومحاولة تبني معايير اعتماد اجنبية قد لاتنسجم او تلائم البيئة العربية.

المقترحات

1- تشريع قانون لانشاء مجلس للاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة للجامعات العراقية يرتبط بمجلس الوزراء يتولى مسؤولية الاعتماد الاكاديمي في الجامعات العراقية.
2- دراسة معايير الاعتماد الاكاديمي المقترحة بهدف جعلها اكثر ملائمة لبيئة التعليم الجامعي في العراق.
3- الاستفادة من تجارب الدول العربية والاجنبية في مجال الاعتماد الاكاديمي في العراق.
4- نشر ثقافة الجودة والاعتماد الاكاديمي في الجامعات والكليات العراقية وذلك بتوسيع برامج التدريب والتأهيل للملاكات العلمية في التعليم العالي.
5- الطلب من كل منظمة تعليمية تطوير فلسفة وطنية خاصة بها تنسجم مع فلسفة المجتمع العراقي وتطلعاته المستقبلية.
6- قيام الجامعات والكليات بتحديد حاجات المجتمع العراقي الحقيقية من التخصصات التي يتطلبها سوق العمل لتوجيه البرامج الاكاديمية بذلك الاتجاه.
7- اعتماد التقويم الذاتي كوسيلة للتحسين المستمر واداة لتحقيق الاعتماد الاكاديمي.
8- اعتماد التقويم الخارجي للبرامج التعليمية بين الحين والاخر للوقوف على نقاط الضعف والعمل على تلافيها وتعزيز نقاط القوة لديها.

المصادر العربية :

1. ابو الشعر، هند غسان، 2009، معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي – جامعة آل البيت في الاردن نموذجاً، WWW.GULFKIDS.COM
2. الدحام ، محمد بن عبد الكريم، 2006، الاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وتطبيقاته في الجامعات العربية ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود.
3. العبيدي، سيلان جبران،2009، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في اطار حاجات المجتمع ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت، 6-10 ديسمبر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة-تونس.
4. الفوال، محمد خير احمد والصافتلي، بسام محمود، 2010، تقويم جودة برنامج اعداد المعلمين في كلية التربية بالحسكة في ضوء معايير الاعتماد الاكاديمي وادارة الجودة الشاملة TQM، ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد الثالث، العدد 6، 89-109.
5. المهدي، سوزان محمد، 2009، التجارب العالمية والعربية في ادارة نظم الاعتماد الاكاديمي لمؤسسات التعليم العالي وامكانية الافادة منها في مصر ، المؤتمر السنوي الرابع للاعتماد الاكاديمي في مصر.
6. النجار، عبد الوهاب محمد، 2007، تطوير متطلبات الاعتماد الاكاديمي كوسيلة لضمان جودة التعليم العالي : تطبيق على مؤسسات اعداد المعلمين، اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) ، الرياض، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
7. حسن، عماد الدين شعبان علي، 2007، الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الاكاديمي في الجامعات العربية في ضوء المعايير الدولية، اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم ، بريدة ، المملكة العربية السعودية.
8. حسين ، سلامة عبد العظيم ،2005، ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، دار الصولتية للنشر والتوزويع ، الرياض، المملكة العربية السعودية .
9. حمزة، أسوان عبد الله ، 2012، تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد الخامس، العدد 10، 43-60.

10. صبري، هالة عبد القادر، 2009، جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الاكاديمي-تجربة التعليم الجامعي الخاص في الاردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد الثاني، العدد 4، 148-173.
11. مصطفى، عبد الرحمن ابراهيم، 2012، تجربة التقويم المؤسسي وتطبيق التقويم الذاتي بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الخامس، العدد 10، 30-42.
12. مصطفى، عبد العظيم السعيد، 2009،الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم في مصر وبعض الدول العربية والاجنبية (دراسة تحليلية)، المؤتمر السنوي الرابع للاعتماد الاكاديمي في مصر.
13. معايير الاعتماد وتقويم برامج التعليم في كليات العلوم ، Http://www.minshawi.com/vb/showthread.php?p=623&mode=linear .

المصادر الاجنبية

1. David, B., & Harold, T. (2000). Quality in Higher Education, Rout ledge, The Taylor & Francis Group. Vol. 6.

2. Davis, D. J., & Ringsted, C. (2006). Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standards contribute to quality? Adv Health Sci Educ Theory Pract, 11(3), 305-313.

3. National Quality Assurance and Accreditation. (2004). The Quality Assurance and Accreditation Handbook: National Quality Assurance and Accreditation.

4. Holm-Nielson, L.B. (2001). Challenges for Higher Education Systems., Paper Presented at the International Conference on Higher Education, Jakarta, August.

5. Staggs, P. (1999). Strategic Planning as Total Quality Management Critical Success Factor, Journal of Organizational Leadership, Vol. 1, No. 1.
6. Uram, By Derek, (2005), A Study of Accreditation In Professional Educational Programs, unpublished masters thesis, University of Victoria.